http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1697) السنة السابعة - الاربعاء (13) كانون الثاني 2010

مؤكداً أنّ بلير أراد حلاً دبلوماسيّاً

الستير كامبل يمثل أمام لجنة التحقيق الخاصة بحرب العراق

قوات بريطانية

أمستردام ولاهاي / وكالات

اكدت لجنة تحقيق هولندية مستقلة الثلاثاء ان دخول القوات الأمريكية الى العراق في عام ٢٠٠٣ لم يكن مشروعا في نظر القانون الدولي، كما اعلن رئيسها لدى عرضه نتائج تحقيقات اللجنة في لاهاي أمس الثلاثاء.

وقال ويليبرورد ديفيدس خلال مؤتمر صحافي في لاهاي ان دخول العراق « لم تكن مقومات شرعيته كافية».

واعتبرت اللجنة في خلاصة تحقيقاتها ان «قرارات مجلس الامن الدولي بشأن العراق في التسعينيات لا تتضمن تفويضا بتدخل اميركي-بريطاني».وبحسب اللجنة، لم يكن هناك «اي دليل» على ان هولندا قدمت «مساهمة عسكرية فعالة» خلال الغزو.

الا ان هولندا ارسلت في تموز/ يوليو ٢٠٠٣ قرابة ١١٠٠ جندي الى جنوب العراق في اطار القوة المتعددة الجنسيات التي قادتها الولايات المتحدة بتفويض من الامم المتحدة. وانتهت مهمة القوات الهولندية في العراق ربيع ٢٠٠٥.

وشكلت هذه اللجنة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ بقرار من الحكومة الهولندية نتيجة للضغوطات التي تعرضت لها من بعض الطبقة السياسية في البلاد التي شككت في مدى مشروعية الدعم الذي قدمته الحكومة الى الغزو الاميركي-البريطاني للعراق.

وفي سياق مشابه أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن الوضع المتعلق بشن الحرب على العراق كان واضحا جدا، إذ لم تكن هناك أي وقائع تدل على وجود أسلحة دمار شامل في هذا البلد قبل البدء بالعمليات العسكرية.

وقال لافروف في مؤتمر صحفي عقده أمس الثلاثاء في ختام محادثاته مع نظيره الاسباني ميغيل أنخيل موراتينوس: إن «الوضع واضح جدا، وتلك الحقائق التي طفت على السطح في الصحافة البريطانية الآن كانت معروفة لأعضاء مجلس الأمن آنذاك، عندما حاولت بعض الدول بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا الحصول على موافقة مجلس الأمن لتوجيه ضربات عسكرية ضد العراق».

كما وذكّر لافروف أن ذلك حصل في وقت أعلن فيه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيس اللجنة الخاصة للامم المتحدة بشأن نزع أسلحة العراق، أنه ليست هناك أدلة تثبت وجود أسلحة دمار شامل في العراق مشيراً إلى أنه «ولهذا السبب بالذات رفض مجلس الأمن الدولي اتخاذ قرار يجيز استخدام القوة بصورة غير مشروعة».

أما في بريطانيا فقد اعلن المستشار السابق لتوني بلير الستير كامبل امام لجنة التحقيق بشأن التدخل البريطاني في الحرب على العراق أمس الثلاثاء، ان رئيس الوزراء الاسبق اعرب حتى النهاية عن امله في انتصار الحل الدبلوماسي في هذا البلد.

وقال كامبل ان «توني بلير اعتقد الى حين التصويت (على مشاركة بريطانيا في تدخل عسكري داخل مجلس) العموم ان القضية قد تحل سلميا».

وصوت النواب البريطانيون لمصلحة التدخل العسكري في ١٨ آذار٢٠٠٣ في حين بدأت العملية العسكرية في العشرين من الشهر ذاته.

واشار كامبل مرارا الى ان بلير كان يأمل في التوصل، عبر الامم المتحدة، الى تفكيك اسلحة الدمار الشامل التي اتهم العراق بامتلاكها، مشيرا الى ان «رئيس الوزراء قال بوضوح طيلة فترة الاجراء ان نزع اسلحة صدام حسين يجب ان يتم عبر الامم المتحدة».

واضاف كامبل «لكن عندما انسحب الفرنسيون (من المسيرة البريطانية-الاميركية)، في هذه اللحظة اصبح العمل العسكري الخيار الوحيد».

ورأى ان توني بلير لم يتعهد امام الرئيس الاميركي السابق جورج بوش بالاسهام في تدخل عسكري اثناء لقائه به في كراوفورد (تكساس) في نيسان ٢٠٠٢، خلافا لعدد كبير من الشهادات بهذا المعنى امام لجنة التحقيق.

وقال كامبل ايضا «ان ميل (بلير) الفطري كان يتجه الى انه ينبغي ان نكون الى جانب الاميركيين. هل هذا يعني انكم تضعون سياستكم لتتوافق مع سياستهم؟ كلا».

واضاف «لا اشاطر التحليل الذي يقول انه كان هناك تعديل اساسي في التوجه السياسي لرئيس الوزراء في كراوفورد»، مشددا على ان بوش لم يكن قد تطرق الى التدخل العسكري في تلك المرحلة بعد.

الا انه كشف ان «فريقا صغيرا جدا» داخل مركز القيادة الاميركية في تامبا (فلوريدا) «كان يدرس الخيار العسكري».

وقال كامبل «احاول ان اوضح لكم ان الاطار لم يكن كما لو ان جورج بوش يقول لتوني بلير «هيا، تعال يا توني نشن الحرب!». لم يكن الامر على هذا النحو على الاطلاق».لكن بلير اعتبر مع مرور الوقت انه اذا رفض صدام حسين تدمير اسلحة الدمار الشامل لديه، فانه لن يكون من الممكن تفادي المواجهة. وقال كامبل «لم يتحرك وفقا لما كان يأمله جورج بوش. كانت قناعته الحقيقية انه ينبغي مواجهة العراق بسبب موقفه المتواصل في تحديه للامم المتحدة».

يذكر أن كامبل الذي كان من اقرب حلفاء توني بلير، اول مسؤول كبير تستجوبه اللجنة التي يرأسها جون شيلكوت الموظف الكبير السابق، بشأن ظروف دخول بريطانيا الحرب.واستغرقت افادة كامبل ثلاث ساعات.

ويفترض ان يدلي توني بلير رئيس الوزراء الذي ادخل بريطانيا الحرب في العراق الى جانب الولايات المتحدة، بشهادته في نهاية هذا الشهر او بداية شباط.وكان كامبل قد استقال من الحكومة وسط ضجة اعلامية كبيرة في ٢٠٠٣ بعد جدل حاد مع البي بي سي التي اتهمته بتضخيم ملف التهديد العراقي لتبرير دخول القوات البريطانية الحرب. ومنذ استقالته من منصبه كمستشار لبلير، حرص كامبل على البقاء بعيدا عن الاعلام الذي لم يتحدث اليه سوى بمناسبة نشر مذكراته في ٢٠٠٧.كما قدم نصائح بشكل غير رسمي الى رئيس الوزراء الحالي غوردن براون الذي يواجه صعوبات في استطلاعات الرأي مع اقتراب الانتخابات التشريعية هذه السنة.

كامبل

توني بلير

عسكريون يؤكدون الحاجة إلى بناء نفسي يعزز العلاقة مع المواطن

ديالى /الوكالات

يعتقد المتخصصون في الملف الامني بمحافظة ديالى أن العلاقة الجيدة التي تربط عنصر الامن مع اهالي المحافظة، سياج امني لرجل الامن يحميه، وسلاح يساند البندقية والمدفع لمحاربة الارهاب وبسط سلطة القانون.

وقال أحد ضباط الشرطة بمدينة بعقوبة المقدم علي الطائي :أن «العلاقة مع المواطن تمثل سياجا امنيا لرجل الامن، وكلما بنيت هذه العلاقة على تبادل المنفعة والثقة بين الطرفين فانها تمثل سلاحا قويا بوجه الارهاب»، مشددا على أن المدنيين يمكنهم مساندة سلاح الجندي والشرطي لمقاتلة الارهاب، بالابلاغ عن تجمعات المسلحين وتقديم المعلومات عنهم، وعدم ايوائهم.

وأضاف الطائي: أن المواطن بحاجة إلى اعادة بناء نفسيته لانه وقع ضحية ظروف قاسية طيلة العقود الماضية، فقد واجه حروبا وحصارا نجمت عنها بروز الكثير من الآفات الاجتماعية التي كان تأثيرها واضحا على الملف الامني.

وأشار إلى أن المواطن في محافظة ديالى عاش مرحلة العنف الطائفي عام ٢٠٠٦ وامتد لعامين متواصلين بشدة ودموية وهي قمة الخطورة التي مر بها المجتمع العراقي ايضا.

وكشف أن جهاز الشرطة العراقية في المحافظة فقد أكثر من ١٧٠٠ قتيل ونحو ٣٠٠٠ جريح من أجل محاربة شر الارهاب الذي كان مثل طوفان كبير كاد يجرف الجميع إلى الهاوية، مستدركا «لكن التعاون وتنمية قدرات القوات الامنية اعادت الامور إلى نصابها نوعا ما».

ولفت الطائي إلى وجود أخطاء لدى بعض عناصر الاجهزة الامنية العراقية، مبينا أن هناك جهدا متواصلا لاعادة البناء وفق سياقات صحيحة وابعاد الاثر الطائفي عن ادائها وأن تكون بعيدة عن التجاذبات السياسية.

وتمنى أن يعود رجل الشرطة إلى صورته الطبيعية وعلاقته الجيدة مع الناس، لكي يتجول بين الازقة والشوارع وهو يحمل عصا القانون من دون الحاجة إلى الدروع الواقية أو الاسلحة الفتاكة.

من جانبه، قال الشرطي المتقاعد مسعود المعاضيدي «لم نكن بحاجة لمدفع رشاش أو درع واق من الرصاص أو عجلة مدرعة مزودة بشتى أنواع الأسلحة لكي نفرض سلطة القانون ونبسط الأمن والسلام». مضيفاً أن «عصا القانون هي الاحترام والالتزام بحماية الفقراء والضعفاء من دون النظر إلى الوانهم أو طوائفهم «، مشيرا إلى أنه كان يعمل في جهاز الشرطة العراقية قبل ٣٠ عاما، وتقاعد مؤخرا لكنه مازال يتذكر كيفية تطبيق القانون واهمية الاحترام بين المواطن والشرطي أو الجندي.

ورأى المعاضيدي أن الشر الكامن في بعض نفوس البشر اصبح اكثر تمردا وقسوة من قبل بسبب الحروب التي طحنت المجتمع العراقي بقوة طيلة العقود الثلاثة الماضية فكانت نتائجها وخيمة على الاجيال الشابة التي نشأت على صوت الرصاص وبكاء الثكالى ودوي الانفجارات وضنك العيش.

واستطرد المعاضيدي وهو يتطلع إلى صور قديمة التقطها مع زملاء له أثناء خدمته في احد مراكز الشرطة بمدينة بعقوبة قبل اكثر من ثلاثة عقود قائلا «إن مدينة بعقوبة كانت تحوي مركزا للشرطة فيه عدد قليل من الافراد واغلبهم كانوا يحملون العصي أو سلاح مسدس يسمى لدى الاهالي (الورور)، «مبينا أن سلطة القانون كانت تفرض بالاحترام والالتزام بحماية الفقراء والضعفاء، ولهذا لم نكن بحاجة إلى مدافع رشاشة أو عجلات مدرعة وهنا «يكمن الفرق بين عصرنا وهذا العصر».

وألمح المعاضيدي إلى أن الاجهزة الامنية العراقية الحالية بحاجة إلى تعزيز علاقتها مع السكان لانها تفتقر إلى هذا الامر المهم كسلاح في محاربة الجماعات المسلحة التي ضلت طريق الصواب، محذرا من اهمال دور السكان في متابعة تحركات المسلحين.

بدوره، يرى طلال اللهيبي، باحث اجتماعي أن العنف برز في شخصية المواطن العراقي منذ عقود طويلة بسبب طبيعة الاجواء المحيطة، مؤكدا حاجة المجتمع العراقي لعملية تأهيل ومعاملة جيدة لازالة طابع العنف عن بعض التصرفات ولهذا تبرز الحاجة لبرنامج حكومي لدعم الاسر.

ودعا الاجهزة الامنية إلى التمسك بالمهنية والاحترافية، ومد خيوط التواصل مع المواطنين لتعزيز العلاقة والتعاون وابعاد اثار العنف والجفاء الذي يؤثر على الجانبين، مشددا على اهمية أن لا ينظر عنصر الامن إلى وظيفته كمكسب للعيش، بل واجب لحماية العراق وأن يسعى لتقوية علاقته مع الناس لتكوين ذخيرة جيدة تضاف إلى قدرة البندقية والتجهيزات الاخرى.

من جهته، قال اخصائي الطب النفسي نوري الدوري إنه رأى قبل ايام اطفالا يقلدون لعبة شعبية قديمة في إحدى ازقة مدينة بعقوبة، وتتلخص اللعبة بفكرة (الشرطي والحرامي)، موضحا أنه في ايام طفولته كان الجميع يسعى إلى لعب دور الشرطي حامي القانون ومطاردة المجرمين، لكنه شاهد أمرا مختلفا عن صورة الماضي، حيث تعكس لعبة الاطفال حاليا الشرطي بصفة غير القادر على حفظ الامن، وأن القوة تكمن في الاشخاص الملثمين.

وأبرز الدوري الحاجة لايجاد حلول لهذه النظرة غير الصحيحة التي خلفتها الاحداث الامنية السابقة نتيجة سيطرة الجماعات المسلحة على اجزاء واسعة من محافظة ديالى في ظل غياب واضح للاجهزة الامنية.

واختتم الدوري قائلا «إن الاجهزة الامنية قادرة على استعادة هيبتها وقوتها بالعلاقة الجيدة مع العائلة وتكريس حالة التعاون بين الجانبين لان الامن يتحقق بمساندة المواطنين، وهنا تبرز أهمية تخلي بعض عناصر الامن عن تصرفاتهم غير المسؤولة اثناء عمليات الدهم والتفتيش.

وتركز الحكومة العراقية في خطابها على حث الجندي والشرطي على بناء علاقة طيبة مع المواطن باعتباره حزاما امنيا يحمي المؤسسة الامنية، ودوره كبير في ملاحقة الجماعات المسلحة، يساند دور البندقية والمدفع.

تعزيز علاقة رجل الامن بالمواطن

علاقات العراق مع السعودية..ملفات باردة

بغداد / (اف ب)

تواجه العلاقات بين العراق والسعودية صعوبات جمة نظرا لاختلاف طبيعة النظامين ووجود ملفات شائكة بين البلدين وقيام رجال دين بصب الزيت على النار ما يزيد حدة التوتر بين البلدين، كما يقول محللون.

ويقول استاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية عزيز جبر «ان المملكة متهمة بتصدير الارهاب للاخرين منذ أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، فهي مرتع للفكر الوهابي المتعصب الذي يفرخ الجماعات التكفيرية التي ارسلت الى افغانستان والعراق وغيرها».

ويضيف بحسب (فرانس برس) «لكن هذه المجموعات انقلبت ضدها، وبالتالي ينطبق عليها المثل القائل «من يربي الذئب سيُقتل يوما ما» فقد تم الزج بالجهات التي تربت في كنف السلفية الجهادية في اعمال ظاهرها ديني وباطنها سياسي».

ويؤكد ان «بعض الساسة وجد ضالته في هؤلاء للقول انهم يستهدفوننا، خصوصا وان عددا كبيرا من الانتحاريين في العراق جاؤوا من السعودية صاحبة العقيدة الوهابية التي تكفر الجميع».

ويشير الى وجود «نظرة خاطئة من السعودية الى العراق بعد الاجتياح الاميركي مفادها ان هذا البلد اصبح تحت هيمنة الشيعة».

ويتابع جبر ان رئيس الوزراء نوري المالكي يقول «انه حاول التقرب من السعودية لكنها لم تقابل هذه الخطوة بالمثل (...) فسوء العلاقة يتحمله الطرفان كونهما لم يسعيا جديا الى تحقيق تقارب فعلي بينها».

ويضيف «هناك بعض الاطراف المشاركة في العملية السياسية ممن يغذون التوتر والاحتقان لتوظيفهما في الصراع الداخلي».

ويختم جبر قائلا «هناك للاسف شخصيات دينية تتهجم على بعض المراجع كما فعل رجل الدين السعودي محمد العريفي بتطاوله على المرجع الشيعي اية الله علي السيستاني، مما يصب في خانة ما يريده النظام بعض الساسة».

وفي هذا السياق، قال المالكي الاثنين الماضي «اعتدنا الكثير من المؤسسة الدينية السعودية فهي ترتكب تجاوزات بشكل دائم كونها تحمل فكرا تكفيريا حاقدا عدائيا».

وتابع المالكي «ينبغي ان تضبط المؤسسة هؤلاء كما ان الحكومة السعودية تتحمل قسطا من المسؤولية. يجب عليها ان ترد على الذين يكفرون ويثيرون الفتن».

لكن حميد فاضل استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد يرى ان العلاقات المتوترة بين البلدين مردها «اختلاف التوجهات الايديولوجية للنظامين، فوجود انتخابات وحرية تعبير وتداول للسلطة على الحدود السعودية امر خطير بالنسبة لها».

ولطالما انتقد المالكي مواقف السعودية تجاه العراق، مؤكدا «عدم تسجيل مواقف ايجابية من الحكومة. فخطواتنا اصطدمت بالرفض . لقد بادرنا لايجاد علاقة طبيعية وايجابية مع السعودية، لكن المبادرة فهمت سلبا وضعفا».واعتبر ان «لا جدوى من تكرارها ما لم تصدر عن السعودية اي رغبة بالعلاقات».

وبالاضافة الى الشأنين الديني والسياسي، هناك الاتهامات الامنية، اذ ألمح ضابط عراقي رفيع الى تورط السعودية في تفجيرات بغداد الدامية الاخيرة.

وكانت السلطات العراقية عرضت اواخر آب تسجيلا لاعترافات السعودي محمد بن عبد الله الشمري اكد خلالها مشاركته في عمليات كان هدفها «الاخلال بالوضع في العراق «.

الى ذلك قال خبير في الشؤون العربية رفض ذكر اسمه ان العراق «يدفع ثمن تحسين العلاقات بين الرياض ودمشق»، مشيرا الى ان السوريين يبدون تعنتا حيال السعوديين في لبنان لكنهم يعوضون عن هذا بمنحهم تسهيلات امنية في العراق».يشار الى ان السعودية لم تعد فتح سفارتها في بغداد بعد اكثر من خمس سنوات على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد في تموز ٢٠٠٤ اثر قطعها بسبب اجتياح الكويت في اب ١٩٩٠.

وقام المالكي بزيارة السعودية مطلع تموز ٢٠٠٦ بعد اربعين يوما من تشكيله حكومة الوحدة الوطنية في ايار من العام ذاته.

لكن المملكة رفضت مطلع ايار ٢٠٠٧ استقباله مجددا، لانها تعتبره مسؤولا عن تعميق الصراع المذهبي في العراق، بحسب مصادر دبلوماسية.

وقال دبلوماسي فضل عدم ذكر اسمه: ان العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز رفض استقبال المالكي قبل المؤتمر الدولي حول العراق في شرم الشيخ (مصر) لان المملكة «ترى انه كرس التقسيم المذهبي في العملية السياسية في العراق».

اية الله السيد السيستاني